

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤٦
المعقودة يوم الأربعاء
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السادسة والأربعين

(نيبال)

السيد رانا

المحتويات

UN Doc
FEB 29 1991
الرئيس :
UNISA

- المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتعلقة بالامن الدولي والبت فيها [٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ١٢] (تابع)
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.46
11 February 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥البنود ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ١٢ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتمثلةبالامن الدولي والبت فيهاتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)السيد فاسيلييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : أود ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على ملاحظاتكم التمهيدية في وصف
الحالة الراهنة في العالم ، وهي حالة تستلزم اتباع نهج جديد لكفالة الامن الدولي ،
وتبرز الحاجة إلى مشاركة جميع الدول في وضع مفهوم جديد للأمن . كما أود أن أعرب عن
امتناننا لفاسيلي م. سافرونشوك ، وكيل الامين العام ، لإسهامه البناء في عمل
اللجنة الاولى .

منذ عشرين عاما ، اعتمدت الجمعية العامة الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
والذي غدا حدثا جليلا في حياة المجتمع الدولي . ولقد ثبت بمرور الزمن أن مبادئ
تنمية العلاقات الدولية التي ينص عليها ذلك الاعلان في التزام صارم بميثاق الامم
المتحدة ليست مبادئ نظرية منفصلة عن الواقع بل هي تنطوي على امكانية عملية كبرى .
وبدأت تلك الامكانية تتجسد بالكامل بينما يكتسب العالم سمات جديدة ويحل عهد جديد
من العلاقات الدولية محل الحرب الباردة . لقد طوت أوروبا أخيرا صفحة الحرب العالمية
الشانية . وغدا القضاء على فئة بأكملها من الاسلحة النووية حقيقة . وقريبا جدا ،
سيبرم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة اتفقا بشأن خفض
الاسلحة النووية الاستراتيجية . كما أننا نشهد دلائل أشد واقعية على رغبة المجتمع
الدولي في حظر الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها . وعلى امتداد العام الماضي أحرز
تقدم حقيقي في تسوية الصراعات الاقليمية بالوسائل السلمية .

(السيد فاسيليف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد كان اجتماع القمة الذي عقدته الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في باريس في الاسبوع الماضي حدثا له أهمية تاريخية حاسمة . وتشهد نتائج ذلك الاجتماع والوثائق التي وقعت فيه ، على أنه أرسيت في باريس دعائم صرح أوروبي جديد . وقد أعلن رؤساء الدول والحكومات في البلدان المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في "ميشاق باريس لأوروبا الجديدة" ما يلي :

"بعد انتهاء تقسيم أوروبا سنحاول أن نضفي طبيعة جديدة على علاقاتنا في مجال الامن مع الاحترام الكامل لحرية الاختيار بالنسبة للجميع في هذه المنطقة . إن الامن لا يتجزأ وأمن كل دولة طرف يرتبط على نحو لا ينفصل بأمن كل الدول الاطراف الاخرى . ولذلك ، فإننا نلتزم بالتعاون في تعزيز الثقة والامن المتبادلين ، والاضطلاع بتحديد الاسلحة ونزع السلاح" .

من الصعب أن نغالي في تقدير إسهام اجتماع باريس في إنشاء أمن عالمي أو في أهمية الاتفاقات التي وقعت عليها ٢٢ دولة أوروبية بشأن التخفيض الذي لم يسبق له مثيل في الاسلحة التقليدية في القارة وبشأن عدم الاعتداء . وبموجب ميشاق باريس اضلعت الدول الأوروبية بعدد من الالتزامات السياسية الهامة بما في ذلك التزاماتها حيال الأمم المتحدة ، التي تفتح آفاقا جديدة للتعاون .

إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تراقب عن كثب تطور العمليات الخاصة بالقارة الأوروبية لأنها ترى أن فكرة البيت الأوروبي المشترك تعتبر ضمانا لامننا في المستقبل . ولا يمكن تحقيق الهدف الذي أعلنته الجمهورية أي جعل بيلوروسيا غير نووية ومحايده إلا في إطار إقامة ذلك البيت المشترك . ولهذا تعتزم بيلوروسيا أن تشارك بنشاط في إقامة ذلك البيت وفي جعل القارة منطقة مشتركة على الامعدة الاقتصادية والايكولوجية والثقافية والقانونية والإعلامية . ولهذا السبب رحبنا بارتياح خاص في جمهوريتنا بنتائج اجتماع القمة في باريس . ونعتقد أن العملية الأوروبية المشتركة ستأخذ بعين الاعتبار في تطورها المقبل الحقائق السياسية الجديدة في أوروبا التي تشكلت على أساس الاختيار الحر للشعوب . وتبدو أهمية ذلك من خلال ميشاق باريس الذي أخذ منه الاقتباس الذي تلوته الآن .

إننا نتفق مع الأمين العام في أن

"المفهوم الأوسع والأسلم للأمن ، هو مفهوم يشمل أبعاد الأمن جميعها ،
الذي بدأ في النزوغ هو بالضبط المفهوم الذي كانت الأمم المتحدة تفرضه طوال
السنين" . (A/45/1 ، ص ٢)

وليس هناك شك في أن المبادرة المعروفة التي اتخذتها بلدان أوروبا الشرقية بشأن
اتباع نهج شامل في مجال الأمن الدولي ، لعبت دورا إيجابيا في تطوير هذه العملية .
وكان من بين الأهداف الأساسية لهذه المبادرة العمل على إجراء حوار دولي واسع في
الأمم المتحدة بشأن طرق ووسائل ضمان الأمن بما يسمح باتخاذ إجراء عملي ووضع تدابير
مضمونية لتحقيق ذلك الهدف .

إن تقديم المبادرة السوفياتية الأمريكية المشتركة بشأن تعزيز السلم والأمن
والتعاون الدولي في الدورة الأخيرة للجمعية العامة واعتماد القرار المتعلق بهذه
المبادرة بتوافق الآراء ، شكلا حدثا هاما للغاية . وعلى الرغم من الصعوبات الخطيرة
العديدة التي ينبغي التغلب عليها ، يبذل جهد لإيجاد قاعدة جديدة للحوار الدولي في
الأمم المتحدة تتميز بالمناقشة العملية للمشكلات المعلقة .

وقد ظهر الدليل الواضح على وجود توافق آراء تام في الأمم المتحدة بشأن هذه
المسألة ، من أن أكثر من ٤٠ دولة تمثل على نطاق واسع القوى السياسية الرئيسية في
العالم اليوم شاركت في تقديم القرار السوفياتي الأمريكي .

إن البيان السوفياتي الأمريكي المشترك الصادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
والمعنون "المسؤولية عن السلم والأمن في عالم متغير" (A/45/598 ، المرفق) له أهمية
كبيرة في إضطلاع الأمم المتحدة بدور عملي في هذا العالم الجديد . وتعرب هذه
الوشيقة ، بين جملة أمور ، عن تطلع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
والولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع جميع أعضاء الأمم المتحدة ، لمساندة
جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين ، من جميع جوانبهما ،
وذلك بالعمل على تحسين ما تظطلع به الأمم المتحدة من مهام لإقرار السلم وصيانه .

(السيد فاسيلييف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ويرد عدد غير قليل من الافكار الهامة الرامية الى إجراء تطوير شامل في إمكانية الأمم المتحدة في مجال السلم في المذكرة المؤرخة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمعنونه "الأمم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة" ، (A/45/626) ، والتي تقترح وضع استراتيجية متكاملة للمشاركة العالمية لتسعينات هذا القرن وبداية القرن المقبل ، تفضلع فيها الأمم المتحدة بدور مركزي .

وفي نفس الوقت فإن إنشاء عملية جديدة على المستوى العالمي ليس أمرا سهلا . وفي هذا الصدد تشارك بيلوروسيا غيرها القلق الكبير الذي اشارته أحداث الخليج الفارسي في جميع أنحاء العالم حيث ارتكب العراق عملا عدوانيا لا مبرر له وضم دولة مجاورة ذات سيادة ، وداس بالاقدام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا . والخطر من ذلك هو أن هذه الأحداث ، حتى وإن لم تدمر النظام الجديد الوليد للعلاقات في العالم ، يمكن أن تحكم عليه بالتجمد الطويل المسددي بما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها . ومن المؤكد أن هذا الخطر معسوف وهو يعطي زخما إضافيا للجهود الرامية الى مقاومة أعمال العدوان . إن رد الفعل السريع والفعال من جانب المجتمع الدولي ، وتضامن أعضاء مجلس الأمن الذي لم يسبق له مثيل ، اللذين ظهرا أثناء الازمة يعتبران في رأينا علامات تبشر بالخير في طريق إقامة مستقبل آمن في المنطقة وفي العالم كله . ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن في اجتماع الغد الذي سيشارك فيه وزراء الخارجية ، من تحديد الطريق السليم لحل هذه الازمة وأن يستفيد الى أقصى حد ممكن من التدابير الواردة في الميثاق قبل أن يصبح العمل العسكري أمرا لا مندوحة عنه .

إن الأمن العالمي ، كما أكد ممثلو عدد كبير من البلدان في بياناتهم ، ليست له جوانب عسكرية وسياسية فقط . فإقامة عالم آمن تتطلب التحول الى هيكل جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على أساس مبادئ العدالة والمساواة وحل مشاكل البيئة والمشاكل العالمية الأخرى ، والتوسع في الحوار العملي المضموني بشأن المسائل الاجتماعية والإنسانية .

(السيد فاسيليف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن التطور الإيجابي للأحداث في أوروبا وفي العالم كله يجعل إقامة عمليات مماثلة في منطقة البحر المتوسط ، ضرورة أكثر إلحاحا . ونحن نؤيد النظر بجدية فسي المبادرات المعروفة الرامية الى التخفيف من حدة المواجهة العسكرية وتعزيز الثقة وتطوير التعاون الشامل بغية تحقيق نتائج ملموسة .

إن الحالة الدولية المتغيرة ، وإقامة علاقات دولية في فترة السلم ، تتطلبان حدوث تطورات مناسبة في الأمم المتحدة . إنهما تتطلبان تطوير وتعزيز دور الأمم المتحدة في صنع السلام وتحول الأمم المتحدة الى آلية فعالة ومركز تتفق فيه الدول على إجراءات لحسم المشاكل الدولية الهامة .

ووفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد لتأييد الحلول الرامية الى تعزيز بناء عالم آمن خال من العنف وفي نهاية المطاف عالم غير نووي .
السيد بافلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ١٢ سنة
تقريبا ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بناء على مبادرة من بولندا ، الإعلان الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلام . ومن غير إفراط لا داعي له في أهمية المبادرة البولندية وفي الدور الذي يضطلع به الإعلان نفسه ، يبدو أنه من المشروع أن نقول إن الإعلان أدى الى ظهور تيار جديد من التفكير والعمل يجتمع فيه التطور المتصل والمنسق للفرد مع تعزيز البيئة الدولية الآمنة والتحول السلمي للواقع ويرتبط برؤية المستقبل .

لقد حمل شعار الإعداد للعيش في سلم رسالة واضحة عميقة ، هي بناء رؤية سلمية إيجابية للعالم وتوليد أوسع نطاق ممكن من الالتزام للمجتمعات وبصفة خاصة للأجيال الشابة ، حتى تتحول هذه الرؤية الى واقع . وقد وصفت حكومات عديدة ، في الإجابات التي قدمتها الى الأمين العام ، مجموعة من الجهود الحكومية ، بالإضافة الى الجهود العامة التي أسهمت في فكرة الإعداد للعيش في سلام ، وبرهنت على إمكانية تحول هذه الفكرة الى واقع في ظل بيئة داخلية وخارجية محددة .

إن التغييرات العميقة التي وقعت في بولندا وفي بقية أنحاء أوروبا على مدى العامين المنصرمين برهنت ، في ظل ظروف جديدة ، على صلاحية أحكام الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام . والتغييرات في بولندا لم تهدد أمن البلدان الأخرى ؛ كما أنها لم تخل بأمن المنطقة . ويبقى السلام أسمى مصدر قوة يتيح للشعب البولندي ممارسة حقه في السيادة الكاملة والاستقلال بالإضافة الى عدم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية الأخرى .

ترغب بولندا في تقوية روابطها مع أوروبا ككل ومع نسق قيمها الراسخ وحبها للحرية واحترام حقوق الإنسان ، ومع أوروبا الخالية من صراعات الايام الخوالي ، أوروبا التي تغلبت على تقسيمها الى أجزاء فقيرة وأجزاء غنية . وترغب بولندا في أن تصبح جزءا من النظام الأوروبي والنظام العالمي لحماية حقوق الإنسان واحترام القيم المشتركة التي تتشاطرهما الأمم الديمقراطية . وكما قال السيد كرزيستوف سكوبيوزيسكي وزير الخارجية البولندي ، للجمعية العامة في العام الماضي :

"إن المبادئ الأخلاقية واحترام الفرد الإنساني تظل من أسمى قيمنا" .

(A/44/PV.4 ، ص ٧٩ - ٨٠)

لقد أدت تطورات ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى إعادة تعريف تاريخية لعلاقات بولندا مع جيرانها الى الغرب والشرق ، على السواء . ولأن بولندا تؤيد حق الشعوب في تقرير المصير ، فقد اعترفت بحق الأمة الألمانية في الوحدة . وفي نفس الوقت ، نظرا لان رائد بولندا كان تحقيق المصلحة العليا المتمثلة في ضمان أمن الدول والشعوب ، ولأنها أدركت أهمية العلاقات البولندية الألمانية ، التي ترقى الى مستوى المشاركة الندية ، في صيانة السلم في أوروبا ، فإنها دعت الى عملية المصالحة والى إقامة صرح المصالح المشتركة بين ألمانيا وبولندا . وهذه التغييرات في العلاقات البولندية الألمانية تستدعي إحداث تحول عميق في ضمير الشعب البولندي ، الذي مازالت ذكريات الغطاء النازية حية في ذهنه . وعلى الرغم من هذه الذكرى ، ستسعى بولندا الى تعزيز علاقات حسن الجوار مع ألمانيا ، وإلى الاستعاضة عن صورة العدو الدائم بصورة جار يوحى بالثقة ، والنظر الى ذلك البلد على أنه شريك في بناء نظام جديد للامن في أوروبا .

وقد حدثت ، ومازالت تحدث ، تحولات ذات أهمية مماثلة في العلاقات البولندية السوفياتية ، أخضعت هذه العلاقات للمبادئ العالمية والقانون الدولي ، وألزمت كلا الطرفين باحترام المصالح الوطنية والاختلافات الدستورية للطرف الآخر ؛ كما أننا نسعى الى تحقيق تفاهم مشترك ومصالحة على الرغم من العبء المؤلم للجرائم الستالينية التي تلقي بظلالها على آخر فترة في تاريخ هذه العلاقات . وتلعب دورا رئيسيا في إعادة تشكيل العلاقات البولندية السوفياتية ، الاتصالات المباشرة بين شعبي البلدين وممثلي هتي المنظمات والحركات الاجتماعية وتقديم عروض لاهم الانجازات الثقافية للقوميات السوفياتية . إلا أن الاتصالات السياسية المباشرة بين بولندا والجمهوريات السوفياتية المجاورة ، وهي على وجه التحديد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وليتوانيا وكذلك الجمهورية الاتحادية الاشتراكية السوفياتية ، لعبت أهم الادوار .

من الهام جدا في فتح علاقات جديدة مع البلدان المجاورة ، أن تصبح مجتمعاتها أكثر معرفة ببعضها البعض ، وتفهم الاختلافات في تطورها التاريخي وتفهم فحوى وأسباب هذه الاختلافات ، بغية التخلي عن القوالب الفكرية الثابتة والاساطير المتأصلة . وهذا يستلزم عددا من المهام تتمثل بكامل عملية الإعداد للعيش في سلم بالنسبة للمثقفين والمنظمات الفنية والحركات الاجتماعية ، وجميعها ذات أثر قوي على وعي المجتمع .

إن العديد من الحركات الاجتماعية والاحزاب السياسية ، التي يجري تشكيلها الآن في بولندا ، يرغب في النهوض بالقيم الإنسانية الاساسية ، وتدعيم الروابط مع الدول الاخرى ، وتعزيز المواقف الاجتماعية الإيجابية وتعزيز التسامح ، على حين أنها تسعى في نفس الوقت للتخلص من تزايد النعرات الوطنية والشوفينية وكره الاجانب . بل من المفهوم أن التغيرات العميقة في بولندا وفي البلدان المجاورة قد تشير أيضا بعض المشاعر السلبية ، ومن شأن تحييد هذه المشاعر أو التخلص منها أن يؤكد ثقافة المجتمع وقدرته على مواجهة الظواهر الضارة ، واحترامه لحقوق الإنسان الاساسية .

إن احترام حقوق الإنسان أخذ يصبح الآن واحداً من أهم عناصر الإعداد للعيش في سلم ، لأن السلم - كما قال البابا جون بول - هو في نهاية المطاف احترام حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف . ومسألة حقوق الإنسان من الموضوعات الشائعة في جميع نواحي الحياة العامة في بولندا ، في مطبوعات المشفقين وفي الصحافة . وكلما زادت معرفة الناس لحقوق الإنسان أمكن ممارسة هذه الحقوق على نحو أكمل . لهذا السبب أصدر منشور يشتمل على مجموعة من تعهدات بولندا الدولية في مجال حقوق الإنسان . وقد ظهرت منظمات وحركات اجتماعية تنشط في مجالات عدة منها التحقق من الامتثال للالتزامات حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكاتها ، وكذلك تعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان . والمدافع الرئيسي عن هذا الهدف هو لجنة المتطوعين المعنية بحقوق الإنسان ، التي أنشئت عام ١٩٨٨ .

كان من المحتم أن تؤدي التحولات العميقة في الحياة البولندية ، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، وفي علاقاتها الخارجية ، إلى تغييرات بعيدة الأثر في النظام البولندي للتربية الاجتماعية ، الذي أخذ يتخلى تدريجياً من أسرار النظام الشمولي . والنظام الأخذ في الظهور الآن مغعم بروح التسامح والاحترام للمواقف والآراء وأنساق القيم المختلفة ، وهو مفتوح لإنجازات الثقافات الأخرى والقيم العالمية ، ويوفر ظروفاً أفضل لتحقيق الذات البشرية . وهذا النظام أنسب لإعداد جيل الشباب للعيش في الظروف الحالية التي لا يمكن التنبؤ بها ، في عالم يكثُر فيه التكافل ، في عالم لا يزال يواجه تحديات وأخطار غير معروفة تتهدد الحضارة ، عالم حساس لاحتياجات الآخرين .

إن صون وتعزيز السلم الدولي واحترام حق العيش في سلام واحترام حقوق الإنسان الأخرى كانت ولا تزال المهيمن على الإجراءات التي تتخذها حكومة جمهورية بولندا وسيظل يحظى بدرجة عالية من الأولوية في المستقبل .

إن التفسيرات التي طرأت على العلاقات الدولية منذ اعتماد الإعلان المتعلقة بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، لاسيما التكافل المتزايد بين البلدان وتعاظم الأخطار الجديدة التي تهدد الحضارة ، أكدت أن أعمال حق العيش في سلام يتطلب من الأفراد والدول تعزيز روح المسؤولية المشتركة إزاء التنمية السلمية للعالم وإزاء مستقبل الحضارة ، كما يتطلب نشر المواقف الفاعلة والملتزمة بالمجتمع .

ولا يمكن أن تقع مسؤولية الاضطلاع بهذه المهمة على نظام التعليم الاجتماعي وحده . فيجب أن يؤديها كل من يشترك في الأنشطة الاجتماعية أو السياسية أو التعليمية . إن تبادل الأفكار والخبرات بين مختلف الطوائف المحلية أمر مرغوب فيه جدا وينبغي مواصلة في المستقبل .

إن الهدف من عقد القانون الدولي الذي أعلنته الأمم المتحدة هو تعزيز القانون الدولي وإقامته على أساس أكثر رسوخا بوصفه عنصرا من عناصر العلاقات الدولية . ويتفق هذا الهدف تماما مع المهمة التي وضعها بلدي لنفسه : وهي تعزيز دور القانون في العلاقات الداخلية والخارجية لبولندا ، بمساعدة الآليات المناسبة ، حتى يتسنى نقل أحكام القانون الدولي إلى القانون الداخلي البولندي .

لقد كان من النتائج المترتبة على الاعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، تعاظم أهمية أحد الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للإنسان وللمجتمعات الإنسانية : وهو حق الحياة في سلام . وهذا الحق على وجه الخصوص ينبغي زيادة تطويره ، وترجمته إلى أشكال أكثر تحديدا باطراد .

بالنيابة عن حكومة جمهورية بولندا ، أود أن أشكر كل من ساهم في تعزيز المثل العليا للإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، وتنفيذ أحكامه . إننا نعتقد أن الاعلان المعتمد منذ ١٢ عاما قد أدى مهمته . لذلك ، قدمت بولندا بالأمس مشروع قرار يلخص بإيجاز شديد تنفيذ الاعلان ، وفي حالة اعتماده سيختتم فسي الواقع نظر الجمعية العامة في هذا البند . ونحن نرجو أن يُعتمد مشروع القرار المقترح بتوافق الآراء .

السيد موسى (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام ١٩٥٥ ، في باندونغ ، مافتئت دول حركة عدم الانحياز تدعو دوما إلى تطبيق مبادئ التعايش السلمي ، واحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية ، وضمان الحقوق الأساسية لكل الشعوب كأساس للعلاقات الدولية . وقد رأت تلك الدول أن إعلاء مبادئ ميشاق الأمم المتحدة والتقييد الدقيق بها ، هو التدبير الفعال الوحيد الضروري لصون السلم والأمن

الدوليين . ودعت تلك الدول باستمرار إلى وضع حد للحرب الباردة ، وإنهاء المواجهة بين الدولتين العظميين ، ونظام القطبين الذي أفرزته تلك المواجهة .

وفي الآونة الأخيرة ، اتخذ العالم خطوة هامة في هذا الاتجاه . فمنذ أقل من أسبوع ، اتخذت الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا خطوة تاريخية لإرساء أسس نظام أمني يستبدل بالمفاهيم العسكرية البالية نظاما يركز على التطبيق الصادق للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها ضمانات لسلامها وأمنها الاقليميين .

فبالترتيب على أكبر اتفاق لنزع سلاح عرفه التاريخ ، وبإرساء أسس هياكل أمنية جديدة تركز على التعاون متعدد الأطراف بدلا من المواجهة والردع العسكريين بين القطبين ، وباستئصال عملية مشاورات لصون الثقة وإنشاء آليات لاحتواء وحسم النزاعات بالوسائل السلمية ، تكون أوروبا قد قطعت خطوات واسعة صوب إزالة وسائل وأسباب التوتر وشن الحرب في منطقة ظلت طوال ٤٥ عاما أهم ميدان معركة محتمل بين أكثر دولتين تدججا بالسلاح في التاريخ .

إن مؤتمر باريس لم يقف عند حد تصحيح وتعديل النظام السابق في أوروبا ، بل مهد السبيل أيضا ، وهذا هو الأهم ، لضمان حماية أجيالها المقبلة من تكرار أحداث ماضيها المضطرب .

ويعد هذا المشروع الأوروبي ترجمة ملموسة لما يمكن تحقيقه فيما يتعلق بالامن والاستقرار نتيجة التحول التاريخي الذي حدث في طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وهو بذلك يضرب مثلا لما يمكن تحقيقه عندما تطبق الدول بامانة المبادئ التي ينبغي أن تشكل مفهوم الامن الجماعي المتوخى في الميثاق ، والذي يرسى بالتالي أساس عالم الغد . وهو يثبت أيضا أن التمسك بالالتزامات التي قطعها كل الدول على أنفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتقييد الدقيق بمبادئ عدم التدخل ، وحرمة سيادة كل الدول وسلامتها الإقليمية ، والحل السلمي والعدل للنزاعات ، ورفع المظالم وسيادة القانون وحقوق الانسان الأساسية ، خاصة حق كل الشعوب في تقرير المصير - هي وحدها التدابير الفعالة التي تضمن صون السلم والامن الدوليين . ويثبت

أيضا عدم فعالية المفاهيم العسكرية العدوانية ، والافراط في التسلح وتخزين الأسلحة بلا حدود ، ويؤكد على أن هذه الأسلحة ليست فقط لا ضرورة لها ، بل هي أيضا مصدر انعدام الثقة والتوتر في حقيقة الامر .

وبعد التسليم الكامل بالأهمية الكبرى لإنجازات أوروبا التي تحققت في الآونة الأخيرة ، يتعين عليّ مع ذلك أن أؤكد بقوة أن مشاعر الارتياح والحبور حول ما تحقّق في أوروبا ينبغي ألا تحجب عنّا حقيقة أن هذا الانجاز ليس إلّا إنجازا إقليميا ، وأن هذا النظام الجديد لم يصبح نظاما عالميا بعد .

لذلك أعتقد أن هذه هي المهمة التي ينبغي أن يظطلع بها المجتمع الدولي ، وذلك هو التحدي الذي نواجهه اليوم : أن نفتتح هذه الفرصة ونستثمر هذا المناخ التاريخي من التعاون لتوسيع نطاق الثقة والضمانات المتبادلة إلى كل المناطق الأخرى وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتوصل إلى طرائق لتطبيقها على نحو يتماشى وخصائص كل منطقة بغية إنشاء نظام عالمي حقا بين كل الدول .

فبينما نحتفل بالإنجازات التاريخية التي تحققت في أوروبا ، تذكّرنا الأحداث كل يوم بأن مناطق أخرى مازالت بعيدة كل البعد عن ذلك السلم وذاك الأمن . وما زال الشرق الأوسط غارقا في شبكة معقدة من التوترات والنزاعات . والغزو العراقي للكويت تذكيرة محزنة ليس فقط بأن المنطقة معرّنة إلى أقصى حد لعوامل الانفجار ، بل أيضا بأن الأمن الدولي هش جدا وسريع التأثير بأصداء الأحداث التي تقع فيها .

ولست أبالغ أن قلت إن المنطقة وصلت إلى مستويات خطيرة من التسلح المفرط ، وأنه ينبغي مواجهة هذا الامر بجدية - نوعيا وكميا . إن عوامل الاشتعال والتوتر المزمّن في المنطقة لا يمكن أن تتحمل وجود أسلحة التدمير الشامل أو انتشارها . وينبغي أن نتمسك لها جميعا بغية إزالتها تماما وإلى الأبد من الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد ، اقترح الرئيس مبارك إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط .

وفي مناسبات عديدة ، أكدنا أهمية التزام كل دول المنطقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبإخضاع المنشآت النووية لنظام الضمانات ، وهذه الخطوات اتخذتها جميع الدول العربية التي لديها برامج نووية ذات شأن .

غير أنه في السعي إلى إقرار وحفظ السلم والأمن ، لا تتناول هذه التدابير - رغم أهميتها القصوى - إلا جانباً من المشكلة . إن ما يبقى ضرورة حتمية للمساعدة في تهيئة جو يفضي إلى وضع ترتيبات أمنية فعالة حقاً في المنطقة ، ليس مجرد جعل المنطقة خالية من الأسلحة بل جعلها خالية أيضاً من الصراعات ، وذلك بالتوصل إلى حل شامل وعادل للمشكلة الأساسية في المنطقة ، ألا وهي قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية بما في ذلك بطبيعة الحال القدس منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

ولابد من أن تدرك إسرائيل ، كما أدرك الأوروبيون ، أن الأمان يكمن لا في القوة العسكرية ، وإنما في التوصل إلى مصالح تاريخية مع جيرانها - مع الفلسطينيين - وفقاً لأحكام الميثاق . وينبغي لإسرائيل أن تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن العنف والعدوان والتمسك بالوضع القائم في الأراضي المحتلة لن يضمن لها أمنها أو يميزه . والمطلوب هو أن تنفذ إسرائيل مبادئ سيادة القانون ، وحرمة سيادة كل الدول ، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وأهم من كل ذلك السماح للشعب الفلسطيني بأن يمارس الحق الأساسي لكل الشعوب في تقرير المصير . ومن ناحية أخرى ، يتعين على المجتمع الدولي - في هذا الوقت الذي لم تعد فيه المنطقة ميداناً للتناحر على النفوذ بين الدولتين العظميين - أن يفتتح هذه الفرصة للعمل من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي لهذا الصراع الأساسي . وعندئذ فقط سينتعث الأمل في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط .

ويمثل تحقيق الأمن في الشرق الأوسط أحد ركائز السلم والأمن الدوليين . وله دور رئيسي يظطلع به في حفظ السلم ، ليس فقط بشكل سلبي من خلال حسم أزماته وتخفيف حدة توتراته ، ولكن أيضاً بشكل إيجابي من خلال الاسهام النشط في احتواء الصراعات

وحلها في المناطق الاخرى المتاخمة . ونظرا للموقع المركزي للمنطقة ، فإن بوسع المرء أن يتوقع أن يكون لها دور بالغ الاهمية في الترتيبات والانشطة الامنية على الصعيد الاقليمي - وهو مطلب لعالم الغد الجديد . وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه تكمن في حوض البحر المتوسط .

إن منطقة البحر المتوسط فريدة من حيث كونها تمثل خطا فاصلا طبيعيا بين واحدة من أكثر المناطق تفجرا وأخرى تبرز كواحدة من أكثر المناطق استقرارا وأمنا . ويمثل التفاعل بين الثقافات والحضارات والملة الامنية بين هاتين المنطقتين إحدى الظواهر التاريخية التليدة التي شكلت بطرق كثيرة مصير شعوب المنطقتين ، بل والعالم قاطبة .

إن المبادرة التي طرحتها ايطاليا واسبانيا من أجل عقد مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الاوسط يشمل دول المنطقتين المطلتين على البحر المتوسط ، على غرار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، قد حظيت بالترحيب من مصر والعضوين الآخرين في ثلاثي دول عدم الانحياز المتوسطية . والواقع انه تجرى في هذه اللحظة بالتحديد الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع رفيع المستوى في القاهرة يومي ٢ و ٣ كانون الاول/ديسمبر لثلاثي بلدان عدم الانحياز المتوسطية - وهي الجزائر ويوغوسلافيا ومصر - مع ثلاثي المجموعة الأوروبية ، وذلك لتعزيز هذا الحوار ومتابعته . ونتوقع أن يجري دراسة كاملة مع شركائنا في البحر المتوسط حول التدابير التي يمكن أن تعزز الأمن والتعاون . وسنعمل بمشاهدة مع الدول الاخرى المعنية من أجل بلوغ هذه الغاية .

ومن المسائل ذات الاهمية والمثيرة للاهتمام بشكل خاص في مبادرة ايطاليا واسبانيا الاعتراف بالتباينات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول باعتبارها أسبابا أساسية لعدم الاستقرار الهيكلي ومصادر للتوتر . ويتطرق هذا الاعتراف إلى الاهمية الحيوية المتزايدة لهذا الاعتبار في تناول مسألتنا الأمن والاستقرار بين الشمال والجنوب .

ومع التصفية المستمرة للبعد العسكري والسياسي باعتباره شاغلنا الأمني الرئيسي ، وانتهاء الاستقطاب الثنائي الايديولوجي والسياسي بوصفه مصدر الشد والجنب

بين الشرق والغرب ، لابد من أن يطفو حتما إلى السطح الاستقطاب الثنائي الاقتصادي والاجتماعي بين الاغنياء والفقراء أو الذين يملكون والذين لا يملكون ، باعتباره مصدرا أساسيا للقلق وعدم الاستقرار . ولابد من معالجته بجدية وفعالية ليس فقط من جانب البلدان المتقدمة النمو وحدها ، بل أيضا من جانب البلدان النامية ذاتها .

وكما قلت من قبل ، فإن الكثير مما تم إنجازه خلال العامين الماضيين - وأعني بذلك انتهاء الحرب الباردة ، وسيادة روح التعاون بين الدولتين العظميين صوب تحقيق مقاصد الميثاق كأساس للسلم والامن - هذا الكثير يمثل رسالة ومقصد حركة بلدان عدم الانحياز منذ قيامها في عام ١٩٥٥ . والآن وبعد أن تحقق هذا الهدف ، يصبح من المحتتم علينا ، بوصفنا دولها الاعضاء ، أن نعيد البحث في نظرتنا واتجاهنا وسياق سياساتنا الجماعية على ضوء التطورات الاخيرة . ونجاحنا في هذا المسعى له أهمية حاسمة إذا كان لنا أن نضطلع بدور نشط وفعال في إرساء أعمدة العالم الجديد والنظام الجديد وترتيباته الامنية .

وفي الختام ، أنتقل إلى دور الامم المتحدة في هذا النظام الجديد الآخذ في الظهور . خلال الاشهر القليلة الماضية ، استطاعت المنظمة أن تعمل وتتصرف بطريقة تتسق مع الدور الذي توخاه لها مؤسsoها باعتبارها الاداة المعبئة لتوافق آراء المجتمع الدولي ضد العدوان وضد انتهاك القانون الدولي والمعايير المتحضرة . وسيعتمد استمرار نجاح هذا الدور وتعزيز عمل المنظمة بوصفها آلية لاحتواء الصراعات وحفظ السلم ، اعتمادا يكاد يكون تاما ، على مدى التلاحم والاشتراك المتكامل في هذه العملية من جانب جميع الدول الاعضاء بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو درجة تنميتها .

وإذا كانت المساواة وتوافق الآراء الاقليمي فيما بين شعوب أوروبا يشكلان حجر الزاوية لسلمها وأمنها ، فإن المساواة وتوافق الآراء الدولي فيما بين كل الدول والشعوب يشكلان أساس السلم والامن الدوليين . ولابد من أن تبقى الامم المتحدة وتزدهر باعتبارها مركز توافق الآراء العالمي هذا .

وفي هذا الصدد ، نتوقع أيضا من اللجنة الاولى أن تعيد دراسة وتقييم دورها .
فمما لا جدال فيه أن هناك حاجة إلى المزيد من الحوار . ويجب أن ننظر مرة أخرى في
الطريقة التي نبحث بها مسألة الأمن الدولي على ضوء التطورات الأخيرة . لقد قيل
الكثير عن ضرورة ترشيد عملنا . وكان رأينا الدائم الذي نكرر تأكيدنا هو أن العبارة
الأساسية هنا هي "التعليل العقلي" . علينا أن نتبع العقلانية ، أي النهج العقلاني .
ويجب أن تكون عملية إعادة الدراسة ذات طبيعة نوعية وليست ذات طبيعة كمية .
والمناقشة في اللجنة بحاجة إلى أن تكون ذات طبيعة مختلفة بحيث تتناول بشكل متعمق
التحديات التي تواجهنا والأفكار التي تقدم إلينا . وينبغي إعادة تنشيطها من خلال
السماح بالحوار ومن خلال الدراسة المستمرة للمفاهيم الأساسية للأمن ومزاياها ، وسبل
ووسائل تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي في العالم الجديد .
إن أماننا فرصة تاريخية لتحقيق الأحلام والوعود الخاصة بإنقاذ الأجيال المقبلة
من ويلات الحرب . فلنعمل على ألا نضيع هذه الفرصة للعمل سويا لبناء موطن جديد ،
مكان للسلم المبني على التسامح والتعايش السلمي .

السيد نعيمى - عرفة (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : يشمل مفهوم الأمن الدولي عناصر رئيسية عديدة ، وردت أساسا في ميثاق الأمم المتحدة . وتحقيق المثل العليا للبشرية في سياق نزع السلاح والتنمية والعدالة ، مع إحراز تقدم حقيقي في حملتها المستمرة من أجل القضاء على العنصرية والصهيونية والفقر والعدوان والتوسع ، سيسهم بدرجة كبيرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

ولسنا بحاجة لأن نؤكد أن التطورات العميقة في العلاقات بين الشرق والغرب قد أتاحت حقا فرصة فريدة للمجتمع الدولي للسير قدما انطلاقا من الإنجازات السابقة ولاستحداث نهج وتدابير جديدة لضمان وتعزيز السلم العالمي والأمن بجميع جوانبه . وفي هذا السياق ، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن تنفيذ أحكام إعلان تعزيز الأمن الدولي ، الذي اعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، ووضع هياكل أمنية جديدة على أساس الحقائق الحالية ، يعتبران ، في جملة أمور ، تدابيرا وصكوكا ضرورية من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين .

وبالرغم من التقدم الجزئي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح فيما بين الدولتين العظميين وتسوية بعض الصراعات الإقليمية ، لاتزال الحالة في الشرق الأوسط تنذر بالخطر . فالعدوان واحتقار المبادئ الأساسية للقانون الدولي الذي اتسمت به المصادر الرئيسية للصراعات في هذه المنطقة ، يوجهان تهديدات خطيرة إلى الأمن العالمي . وتستوقف النظر بوجه خاص الضربات الموجهة إلى الأمن في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم ككل بسبب إصرار النظام الصهيوني على احتلال فلسطين والمذبحة التي تعرض لها المسلمون . وفي منطقة الخليج الفارسي ، شُنَّ عدوان آخر واسع النطاق جرف المنطقة في أزمة جديدة . إن احتلال العراق للكويت ، الذي أدى إلى الوجود المكشوف للقوات الأجنبية في الخليج الفارسي ، يؤكد على التداخل بين نشوب الصراعات الإقليمية وآثارها المعاكسة على الأمن الدولي ، من ناحية ، والاثار الخطيرة للتجاهل التام للقواعد والمبادئ المقبولة دوليا ، ومنها احترام الحدود المعترف بها دوليا وعدم استخدام القوة من أجل تسوية النزاعات ، من ناحية أخرى .

(السيد نعيمى - عرفة ،
جمهورية إيران الإسلامية)

وهناك أداة واحدة ، فعالة ومحددة ، من المصمم منذ فترة طويلة بجداولها
لخمان السلم العالمي ، ألا وهي وضع ترتيبات أمن إقليمية . والواقع أنه في الوقت
الذي ينتقل العالم فيه الى عصر جديد ، لا يزال الحفاظ على الامن الإقليمي ودعم
وتعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي من الأمور التي تكتسي أهمية متزايدة .
إن تأييد بلدي الراسخ لإنشاء نظام أمن إقليمي في منطقة الخليج الفارسي
معروف تمام المعرفة . وتبين مبادراتنا في هذا المجال ، على نحو جلي ، التزاماتنا
ومساعيئنا لتحقيق هذا الهدف . وعلى أساس اقتناع جمهورية إيران الإسلامية الراسخ بأن
الضعف المتأصل في نظريات الامن التي تروجها الدول الأجنبية أفضى إلى الفشل في تحقيق
السلم والامن الدائمين في منطقة الخليج الفارسي ، حاولت في بداية الثمانينات ، رغم
انغماسها في حرب لا تريدها ، أن تدفع بكل إخلاص بلدان منطقة الخليج الفارسي إلى
إنشاء نظام أمن جماعي بغية ضمان السلم والهدوء في تلك المنطقة الاستراتيجية . وفي
هذا السياق ، قدمت جمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو ١٩٨٦ خطة الامن الإقليمية
للخليج الفارسي ، إلى الأمين العام ، ثم فملتتها بعد ذلك في رسالة مؤرخة في تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٨٦ أصدرها وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية . وفحوى تلك الخطة ،
الواردة في الوثيقة S/18381 ، المؤرخة في ٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ ، هو ضمان امن
منطقة الخليج الفارسي الاستراتيجية والهامة ، من خلال ترتيب إقليمي ، وهي المنطقة
التي تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي وكانت لنفس السبب هدف التدخلات الأجنبية .
وقد أكدت الأمم المتحدة رسمياً على ضرورة أن تتخذ بلدان المنطقة التدابير
اللازمة لتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة عندما اعتمد مجلس الامن القرار ٥٩٨
(١٩٨٧) ، الذي وردت فيه إشارة محددة إلى هذا الموضوع في الفقرة ٨ . ويرى وفدي ،
في ضوء الاحداث المريرة التي شهدتها بلدان المنطقة في العشر سنوات الماضية ، بما
في ذلك الاحداث المشؤومة الجارية ، أنه بالنظر إلى أن أزمة الخليج الفارسي بلغت
مرحلة حرجية ، فقد حان الوقت لأن تتحرك دول الخليج الفارسي صوب إعطاء الطابع
المؤسسي على السلم والامن ، وكذلك صوب فرض قوة القانون ، بدلاً من قانون القوة ،
في تلك المنطقة . ويجب الاسترشاد في هذا المعنى بهنيج متوازن ومتان . ونعتقد أنه

ينبغي اتباع نهج مشترك لتحقيق هذا الهدف النبيل . أولا وقبل كل شيء ، يجب أن ينتهي احتلال الكويت على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وأن يستعيد الكويت سيادته ، وفي نفس الوقت ، يجب أن تنسحب القوات الأجنبية من المنطقة . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن توجه جهود بلدان المنطقة صوب إنشاء نظام أمن إقليمي لا يعتمد على السدول الأجنبية .

وجمهورية إيران الإسلامية ، باعتبارها البلد الرئيسي في المنطقة ، لاتزال مصممة على التمسك بفكرة إنشاء ترتيب أممي إقليمي من جانب الدول في منطقة الخليج الفارسي ، ونعتقد أن ذلك سيخدم مصالح تلك الدول على المدى الطويل . وفي هذا الصدد أكد وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، أن :

"الروابط الدينية والثقافية والاقتصادية القائمة بين البلدان في منطقة الخليج الفارسي تشكل دوافع أساسية للتضامن فيما بينها ، وتمدها بالقدرة اللازمة للحفاظ على الأمن الإقليمي ، بمنأى عن الوجود والتدخل من جانب القوات الأجنبية ." (A/45/PV.5 ، ص ٤٦)

والآن أود أن ألقى الضوء على آراء جمهورية إيران الإسلامية المتصلة ببعض العناصر الأساسية والتدابير اللازمة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا السياق .

أولا ، ينبغي أن يكون هناك احترام كامل لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وفي كل ترتيب إقليمي ، من بين أهدافه ضمان أمن الدول الاعضاء ، يجب أن تكون التزامات تلك الدول بالمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول - بما فيها المساواة في السيادة ، والتسوية السلمية للنزاعات ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي ، وعدم جواز انتهاك الحدود المعترف بها دوليا ، وعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى - جزءا لا يتجزأ من الترتيب المشار إليه .

ثانيا ، ينبغي إقامة ترتيب أمن جماعي . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن محك أي مفهوم للأمن الإقليمي هو إنشاء ذلك الترتيب . وفي الوقت الذي يضمن فيه هذا النظام احترام القواعد والمبادئ أنفة الذكر ، فإنه سيعكس اتجاه سباق التسلح في المنطقة ويمهد الطريق لاتخاذ إجراء مشترك في مواجهة التهديدات الخارجية . وبالتالي سيؤكد هذا الترتيب الدول الاعضاء من تخصيص قدر هائل من مواردها الاقتصادية ، التي تستخدم الآن لأغراض عسكرية ، لأعمال تستهدف توسيع قدرات دول المنطقة الاقتصادية والعلمية والتقنية . ونحن نرى أنه من أجل تعزيز نظام الأمن الجماعي هذا ينبغي اتخاذ تدابير بناء ثقة أخرى مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وكذلك إعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

ثالثا ، هناك توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان منطقة الخليج الفارسي ، فمن الواضح أن الافتقار الى وجود علاقات اقتصادية واسعة النطاق فيما بين البلدان الواقعة في نفس المنطقة يمكن أن يقوض مساعيها من أجل ضمان اقامة ترتيبات أمن جماعية وهكذا ، يتعين على بلدان منطقة الخليج الفارسي - اذ تستفيد من قدراتها الاقتصادية والتجارية القائمة والمحتملة - أن توسع من علاقاتها في هذه المجالات بغية زيادة قدراتها الاقتصادية وتنويعها . إذ أن هذه العملية يمكن أن تساعد ، على نحو طبيعي في تعزيز ركائز التعاون في مجالات أخرى ، ولا سيما في المجالات السياسية .

وأود ، في الختام ، أن أؤكد على أن حفظ السلم والاستقرار الدائمين في منطقة الخليج الفارسي هو رغبة من أقوى رغبات بلادي . وفي رأينا ، أنه تقع على عاتق أعضاء المجتمع الدولي . بما في ذلك بلدان المنطقة ، مسؤولية تعزيز الجهود الحقيقية الرامية الى تحقيق هذه الغاية .

السيد ريبيى (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت فكرة

انتهاء التاريخ هي إحدى الافكار التي انبثقت عن الجيَّشان والشعور بالنشوة اللذين شهدهما عام ١٩٨٩ ، وهي فكرة بعثها شخص يدعى فرانسيس فوكوياما من رقاها في كتابات هيفل وماركس . اذ رأينا في الأحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية بالاضافة الى ما حدث قبلها في آسيا ظهور "الدولة العقلانية" بوصفها نموذجا يحتذى لكل الأمم وانتصارا للمثل العليا التي أعلنها هيفل منذ زمن بعيد يرجع الى عام ١٨٠٦ . والآن وفي خضم أزمة الخليج ندرك كم كان اعلان انتهاء التاريخ هذا سابقا لأوانه ، ومدى الجهد الذي مازال يتعين علينا أن نبذله من أجل بلوغ تلك المثل العليا على الصعيد العالمي . ولا تزال نظرية فوكوياما الوليدة توضح لنا رغبة الأمم والافراد في جود نظرة عالمية جديدة وطريقة يمكن أن تفسر بها أحداث اليوم في عالمنا السريع التغير .

وقد تبنت هذه الرغبة مسبقا في اللجنة الاولى . اذ تكلمنا في مناقشاتنا الماضية عن الامن بوصفه أمرا أوسع نطاقا من عنصره العسكري وحده ، وعن الحاجة الى النظر في عوامل أخرى مثل الامن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والانساني والبيئي .

لقد ازداد كلامنا مؤخرا عن الحاجة إلى الأمن الجماعي ويشير الإعلان الأمريكي السوفياتي المشترك الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إلى أن :

"الأمم المتحدة تتحول بسرعة إلى مركز حقيقي للعمل المشترك المتسق عليه . وها هو مجلس الأمن يستعيد دوره الحيوي في صيانة الأمن الدولي ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والحيلولة دون نشوب نزاعات" .
(A/45/598 ، المرفق ، ص ٣)

إن الاتفاق الذي يتضح في هذا البيان إنما يبشر بالخير بالنسبة لمسائل السلم والأمن . والأرجح أن الافتقار إلى وجود هذا الاتفاق الأساسي خلال سنوات الحرب الباردة هو الذي كان يتسبب في ما تشير إليه الوثيقة ذاتها من "الاطناب في الخطابة" و "الازدواجية في البرامج والأنشطة" "المرجع نفسه" وفي أعمالنا الخاصة بنزع السلاح ، والتي اختتمت منذ فترة وجيزة ، لاحظنا - حقا - أن هناك توخيا متزايدا لتوافق الآراء وللروح العملية .

ومع ذلك ، مازالت هناك مسائل عديدة من مسائل نزع السلاح لم تسو بعد . ولا بد من التحلي باليقظة حيالها ، حتى ونحن نحدد نهجنا حيال الأمن ومفاهيمنا له . ومن بين هذه المسائل ، الحاجة إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وهو أمر تناوله أيضا المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، وسيكون موضع اهتمامنا في مؤتمر عام ١٩٩١ لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

ومما يؤسفنا أن الوثائق المقدمة من الاتحاد السوفياتي تفيد أنه قد أُجرى في ذلك البلد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، تفجير نووي :

"هدفه هو التأكد من درجة عول الأسلحة النووية وزيادة أمانها" .

(A/45/129/Add.2)

وعلى أن نذكر بأنه في نفس هذا التاريخ من العام الماضي ، أجرت فرنسا تفجييرا نوويا في جنوب المحيط الهادئ . وفي الواقع ، إن كلا من هذين التفجيرين قد حدث في يوم الأمم المتحدة ، وهذا الوضع يجعلهما مشيرين لبالف الاسد . لأنه إذا كان هناك يوم

يجب أن يبقى مقدسا إلى أبعد حد فهو يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، تماما كما نخصص يوم ٦ آب/أغسطس كليا لذكرى هيروشيما .

لقد بلغ عدد التجارب النووية التي أجرتها كل الدول الحائزة للأسلحة النووية مجتمعة هذا العام ١٧ تفجيرا نوويا منها ثمانية تفجيرات أجرتها الولايات المتحدة . وهذا العدد يزيد عن الرقم اللازم ، وهو الصفر ، ب ١٧ تفجيرا . إن استمرار استحداث وتجريب الأسلحة النووية لا يضرب مثلا صالحا لتقتدية البلدان التي لديها رغبة في تطوير أسلحتها النووية الخاصة بها ، كما هو منسوب إلى المنخرطين في أزمة الشرق الأوسط الحالية .

وهنا ، يمكننا أن نقترح مما قاله الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، في كلمة له أثناء أسبوع نزع السلاح عن موضوع عدم الانتشار ، أن قال إنني : "أمل أن يمتد التوافق الواسع في الآراء بشأن هذه المسألة إلى المسألة الشائكة الخاصة بوقف التجارب النووية . لقد أكدت مرارا على استمواج إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وأحث جميع الأطراف أن تسعى إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحساسة التي ظل من الصعب حتى الآن معالجتها" .

(A/C.1/45/PV.17 ، ص ١٣)

إن وقف الدول الحائزة للأسلحة النووية لإجراء التجارب النووية ، وبخاصة في هذه المرحلة ، سيكون تدبيرا رئيسيا من تدابير بناء الثقة . إذ أنه سيزيد ، بالتأكيد ، من إحساسنا بالامن وبيئت خطى التقدم المحرز في الآونة الأخيرة . اننا نرحب بتوقيع أول معاهدة لتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، في باريس في الأسبوع الماضي . إن إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات الامن في أوروبا عن طريق قمة باريس للدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إنما يوطد النظام الامني الجديد في المنطقة . إن البند ٦٨ من جدول الاعمال "تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" ، يمس جزءا هاما من أجزاء تلك المنطقة .

إن الفلبين تربطها ببلدان البحر الابيض المتوسط روابط ثقافية وتاريخية حيوية ، وهي تنظر إلى أمن تلك المنطقة على أنه عنصر رئيسي لتحقيق الأمن العالمي الشامل . ومن ثم ، تؤيد الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتعزيز الأمن والتعاون ، وهو هدف تم الإعراب عنه خلال الاجتماع الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر المتوسط الذي عقد في الجزائر ، والاجتماع الخاص بالبحر الابيض المتوسط الذي عقد في بالما دي مايوركا للبلدان المشاركة في مؤتمر الأمن التعاون في أوروبا ، واجتماع وزراء خارجية البلدان العشرة الواقعة غربي البحر الابيض المتوسط الذي عقد في روما . وهي كلها اجتماعات شهدتها هذا العام .

إن هذا البحر الابيض المتوسط الذي كان يسمى "البحر الواقع في الوسط" قد لعب دورا هاما في تاريخ الانسان وغذي حضارات عديدة وهو يبشر الآن بأداء دور آخر في سعيينا المتجدد لاقامة سلم إنساني .

ومن موقعها المتميز في المحيط الهادئ - الذي هو بحيرة أخرى شهدت تاريخا وحضارة - تنظر الفلبين إلى قضايا الأمن الإقليمي والعالمي على أنها قضايا مترابطة لا تنفصم عراها . فالطريق إلى الأمن العالمي الشامل يمر عبر المناطق الاقليمية ، ولا يمكننا أن نتخلى عن مسؤولياتنا سواء كانت في البحر المتوسط ، أو الشرق الاوسط ، أو المحيط الهندي ، أو شرق آسيا أو جنوب شرقي آسيا . فالانتشار ، على سبيل المثال ، قضية تهم الجميع ، ولا تقتصر على فئة أو مجموعة معينة من الاسلحة . والقوة ، من ناحية أخرى ، نسبية ، ويمكن لدولة ما أن تعد قوة عظمى رئيسية في منطقتها بالقياس إلى حجم الدول المجاورة لها أو قوتها .

وهذا يعطي أهمية خاصة للبند ٦٩ من جدول الأعمال "استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" . فبعد ٢١ سنة من البحث يُنظر إلى هذا البند من بنود جدول الأعمال في ضوء جديد فيما يسمى بحقبة ما بعد المجابهة .

إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تجدد أيضا في البحث عن ترتيبات أمنية خاصة بها للتسعينات وما يتجاوزها . وقد رحبت الفلبين بالمؤتمر الاقليمي الخاص بتدابير

بناء الثقة والامن في آسيا ، الذي عقد برعاية ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في كتمانكو بنيبال في الفترة من ٢٩ الى ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام . وهي تتطلع أيضا إلى حلقة الأمم المتحدة الدراسية الخاصة بالامن ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، والتي ستعقد في باندونغ باندونيسيا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١ .

وهذا يمثل إلى حد ما استجابة لمقترح قدمته الفلبين في مناقشتنا لموضوع نزع السلاح هذا العام بشأن الحاجة إلى إجراء حوار متواصل حول مسألة وضع ترتيبات جديدة للسلم والامن في آسيا والمحيط الهادئ .

وفي نفس البيان عرضنا موقفنا بشأن إغلاق وتحويل القواعد العسكرية في بلادنا ، آخذين في الحسبان مادتين هامتين من دستورنا . تنص المادة الأولى منها على :
"أن الفلبين ، اتساقا ومصلحتها الوطنية تتبنى بل وتنتهج سياسة إخلاء أراضيها من الأسلحة النووية" .

أما المادة الثانية فتتضمن على أنه :
"في عام ١٩٩١ ، وبعد انتهاء مدة مريان الاتفاق الموقع بين الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بالقواعد العسكرية ، لن يسمح بوجود قواعد أو قوات أو منشآت عسكرية أجنبية في الفلبين إلا بمقتضى معاهدة يقرها مجلس الشيوخ وتصدق عليها ، عندما يطلب الكونغرس ذلك ، غالبية الاصوات التي يدلي بها الشعب في استفتاء وطني عام يجري لهذا الغرض ، وتتعترف الدولة الأخرى المتعاقدة بها كمعاهدة" .

ويبرز هذا النص الطابع السيادي للفلبين ، كطرف تعاقدي في أي مفاوضات مقبلة ، وبهذا نصح أوضاعا سياسية واقتصادية مجففة سادت بين الفلبين والولايات المتحدة حين وقّعت المعاهدة الخاصة بالقواعد في عام ١٩٤٦ عندما كانت الفلبين خارجة لتوها من الحالة المضطربة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية .

وبينما تسعى الفلبين لتحقيق المصالح الوطنية فيما يتعلق بمسائل السلم والامن ، فإنها تعمل بنشاط أيضا مع جيرانها لخدمة القضايا الامنية ذات الاهمية الحيوية للمنطقة . وقد سعت في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ، لتكثيف الجهود من أجل إنشاء منطقة للسلم والحرية والحياد . وقد تعاونت أيضا مع شركائها ومع الاطراف الأخرى المعنية في محاولة لتحقيق سلم دائم وعادل في شبه جزيرة الهند الصينية ، وهو سلم سيكون من الصعب إقامة مثل هذه المنطقة للسلم والحرية والحياد في شبه الجزيرة دون تحقيقه .

ولذلك ، تنظر الفلبين باهتمام الى الاقتراح الوارد في مذكرة الاتحاد السوفياتي المعنونة "الأمم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة" (A/45/626) بشأن اجراء دراسة شاملة من إعداد الأمم المتحدة عن سبل انشاء هيكل أممي اقليمي تظطلع فيه الأمم المتحدة بالدور المركزي . والفلبين على استعداد للمشاركة في هذه الدراسة عندما تسنح الفرصة .

إن البند الثالث في جدول أعمالنا ، وهو البند ٧٠ المعنون "تنفيذ الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلم" ، قد انتهى بحثه هذا العام بنهاية ملائمة . ونشعر بالامتنان لمقدمي مشروع القرار ذي الصلة لمهارتهم في معالجة هذه المسألة على النحو المناسب . لقد ظل الناس يفكرون على مدى السنين عن لغز العيش في سلم المحيّر وكيف يكون إعداد المجتمعات لمثل هذه الحياة . ونذكر الآن ، ونحن نرقب التطور النابض بالحياة للمجتمع في أوروبا الشرقية ، أنه كما لا توجد نهاية للتاريخ ، فإن الحياة في سلم دائم ليست بالأمر الذي يمكن أن يعد له المرء حقا ، فبينما الحياة المبهجة حياة تعج بالحركة ويصعب التنبؤ بها وتتسم بالتنوع ، فإن السلم أمر نسعى بجهد لتحقيقه ونتحمل في سبيله مشقة بالغة .

وبالتأكيد فنحن لا نشهد نهاية التاريخ بل نشهد بدايته .

السيد بن جمعة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن اللجدة

الأولى وهي تناقض هذا العام البنود المتعلقة بالأمن الدولي ، تقدر السرعة الفائقة للتغيرات السياسية التي أحدثت هذا التغير الجذري في العالم ، وكذلك استمرار التحديات الكبرى التي يتعين علينا أن نواجهها لصالح البشرية .

وقد أعربنا في هذا المحفل عن أملنا الصادق في أن تحدث هذه التغيرات بدعواتنا المتكررة للدولتين العظميين أن تنبذا عداوتهما الأيديولوجية العقيمة وأن توقفنا سباقهما المحموم غير المجدي في سبيل إحراز التفوق العسكري .

لقد أعربنا عن آمالنا الصادقة في حدوث هذه التغيرات بمناشدة الدولتين العظميين أن تتسنا تقليدا يقوم على الحوار ، وأن تلتزما معا بتشكيل جبهة حقيقية تعمل من أجل السلم العالمي .

ولقد دعونا إلى تلك التغيرات أيضا من أجل صالح الشعوب المسحوقة والتي حرمت من حقها في أن تختار نظامها الاجتماعي بحرية بواسطة نظم تولدت عن المنافسة الأيديولوجية والاستراتيجية ، وحتى تتمكن تلك الشعوب أخيرا من أن تستعيد حريتها وأن تبني مستقبلها في إطار عملية ديمقراطية وطنية بمنأى عن كل تدخل أجنبي .

وأخيرا ، لقد طالبنا بهذه التغيرات من أجل النهوض بالتسوية التفاوضية للنزاعات التي مازلنا نطلق عليها بترفع تسمية "النزاعات المحلية أو الهامشية" . ومهما كانت هذه المنازعات "محلية أو هامشية" فإنها مشحونة بالمعاناة والغضب والفن للشعوب .

ما أبعد الشوط الذي قطعناه في عام واحد : فقد التزمت الدولتان العظميتان الرئيسيتان ، بعد أن تقدمت الشقة المتبادلة بينها ، ببذل جهد كبير لتخفيض قدراتهما العسكرية الهجومية وإعادة تحديد مفاهيمهما الجغرافية الاستراتيجية بشكل جذري .

وبدأ الحلفان العسكريان الناجمان عن الحرب الباردة عملية تستهدف التفكيك لحدما وتحويل الآخر إلى هيكل سياسي . وأوروبا ، التي كانت مسرحا لحربين من أعنف

الحروب الدموية في تاريخ البشرية ، قد عكفت على ارضاء الاسى للبيت الاوروبي المشترك الذي يتجاوز الحدود والعداوات الوطنية .

ومن الواضح أن هذا المناخ السياسي الدولي الجديد ، قد أدى أيضا الى احراز تقدم حقيقي صوب تسوية المنازعات المتبقية من فترة الحرب الباردة ، وصوب اقامة حوار بمصد الحالات التي ثبت فيها عقم محاولات الحل العسكري حتى الآن . وفي كمبوديا ، وأفغانستان ، وأمريكا الوسطى ، وفي الجنوب الافريقي ، يراود الشعوب التي مُحِقَّت طويلا في حروب مفروضة عليها ، الامل في أن تتمكن من تكريس كل جهودها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ما أبعد الشوط الذي قطعناه في عام واحد ؟ ولكن كم من التحديات القديمة والجديدة مازال يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهه ؟ وعلى رأس هذه التحديات جميعا مسألة اشتراك جميع الدول في صياغة هذا المفهوم الجديد للنظام العالمي الذي هو نظام ينبغي أن يكون عالميا في نهجه وشاملا في معالجته . فلا توجد أي دولة أو مجموعة من الدول ، مهما كان بأسها ، لديها من القوة والعصمة ما يجعلها قادرة على أن تستغني عن الاسهام الايجابي من جانب المجتمع الدولي في محاولات تحقيق السلم العالمي . وإذا كان السلم شيئا سنتقاسمه ، فان تحقيقه ينبغي أن ينطوي على بذل جهد مشترك .

وهل يوجد إطار أفضل من الأمم المتحدة للقيام بذلك الجهد المشترك ؟ ان بلدي يؤمن بشدة بغضائل التعددية ، وهو ملتزم بها منذ حصوله على الاستقلال . ومازلنا مقتنعين بأننا لا نستطيع أن نسمح في عملية إعادة تحديد الساحة الدولية ، الجارية حاليا ، لفئة قليلة بأن تتولى الادوار القيادية بينما تبقى الغالبية العظمى من الجنس البشري مكتوفة الايدي مكتفية بدور المتفرج السلبي ، أو حتى بدور الضحية المخصص لها في عالم يظلم بالاصلاح دون مشاركتها .

ولذلك فإن بلدي يشاطر الامين العام رأيه في ضرورة تأييد المجتمع الدولي لقرارات مجلس الامن . وقد رحبت الاغلبية العظمى مع الرضا بالفعالية الجديدة التي عالج بها هذا الجهاز الهام التابع للأمم المتحدة أزمة الخليج ، وبتمميمه على تأكيد

سيادة القانون الدولي ومبادئ الميثاق . ونأمل أن يبدي مجلس الأمن نفس التصميم على تنفيذ جميع قراراته المتعلقة بكل قضايا السلم والأمن الدوليين ، والتي يعود بعضها الى عدة عقود مضت .

وأود في هذا الصدد أن أعرب مرة أخرى عن الشعور العميق بالظلم والاحباط من جانب الرأي العام العربي ازاء عجز المجلس عن اتخاذ أي اجراء ملموس بالنسبة للحالة في الاراضي العربية المحتلة أو فيما يتعلق بتسوية النزاع في الشرق الاوسط على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وقد أثبتت الانتفاضة التي توشك على بدء عامها الرابع أنها التعبير الأمثل عن عزم الشعب الفلسطيني على تخليص نفسه من نير الاحتلال واقامة دولته على أرضه المغتصبة .

وهناك تحد آخر ، بل خطر آخر ، يكمن في تعميق الصدع بين الشمال والجنوب ، وهو صدع يزداد وضوحا منذ انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب . وما لم نلتزم باليقظة ، فستجد البشرية العالم منقسما ، على نحو لا يمكن علاجه ، الى نصف شمالي آمن ، حريم على استقراره السياسي ورخائه الاقتصادي ، وأغلبية ساحقة من البلدان تعاني من اضطراب سياسي مزمن ، وديون خارجية لا يمكن تحملها ، وأسواق تجارية متضائلة ، وكلها عوامل يتفق الجميع على أنها تجعل كل الجهود المبذولة لتحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية غير مجدية على الاطلاق .

ان هذا الوضع يشكل أيضا خطرا على السلم والامن الدوليين بمعناهما الواسع ، وقد حث البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز جمعيتنا على النظر في وضع سياسات ملائمة وتنفيذها على المستويين الدولي والاقليمي ، من أجل معالجة أوجه التفاوت في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف مناطق العالم .

ان بلدي ، بحكم موقعه الجغرافي ، يقف على حافة الصدع بين الشمال والجنوب . وادراكا منه ، في مرحلة مبكرة جدا ، للمخاطر المحتملة لهذا الصدع ، شرع ، بالتعاون مع بلدان عدم الانحياز الاخرى المطلة على البحر الابيض المتوسط ، في عملية مكثفة لدراسة واقتراح مادة حوار سياسي يستهدف تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون .

لقد استضاف بلدي ، في حزيران/يونيه الماضي ، المؤتمر الثالث لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر المتوسط ، الذي اعتمد اعلانا هاما بشأن امكانيات اجراء حوار عالمي حول الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . ويؤكد هذا الاعلان أن التقدم الكبير الذي أحرزته أوروبا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد أحدث تحسنا كبيرا في فرص تكثيف التعاون بين بلدان البحر الابيض المتوسط وتوسيع نطاقه بغية تعزيز الامن ، وتقليل التوتر وحل الازمات والصراعات .

وفي هذا السياق ، أعرب الوزراء عن تأييدهم لاقتراح اسبانيا وايطاليا الداعي الى اقامة مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط ، على غرار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ولا شك في أن ذلك المؤتمر سيوفر محفلا هاما للحوار من أجل وضع نمط جديد للعلاقات في منطقة البحر الابيض المتوسط برمتها ، بهدف تحقيق الاستقرار والرخاء ودعم العمليات الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية والتنمية في بلدان المنطقة .

ورحب الوزراء أيضا بالاهداف التي أعلنتها المجموعة الأوروبية فيما يخص سياستها الجديدة في البحر الابيض المتوسط . وطلبوا تنفيذها بسرعة وتقديم ما تستلزمه من مساعدة اقتصادية تتناسب مع الامكانيات الحقيقية للمجموعة الأوروبية الاقتصادية ومع الاحتياجات الانمائية لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط .

ومنذ اعتماد الإعلان لم تتوقف الاتصالات بين ممثلي ثلاثة من بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط وممثلي المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ومن المزمع عقد اجتماع على المستوى الوزاري ، في بداية الشهر المقبل ، لإمعان النظر في مختلف الجوانب التي يمكن أن يشملها تعاون يرمي بصورة رئيسية الى تعزيز الاستقرار والامن والسلم في المنطقة .

وفيما يتعلق بالمغرب العربي ، فإن بلدي ، بالاتفاق مع جيرانه ، قطع على نفسه عهدا ثابتا بتحقيق تطلع شعوبنا العميق الى مستقبل مشترك . لقد أخذت الاهداف تتحدد بمزيد من الدقة كما أخذت الامكانيات تدبر اسنعدادا لمولد وحدة اقتضاها منذ الازل تراث حضاري واحد ، لكنها أشد ضرورة اليوم بسبب متطلبات التحدي الاقتصادي الكبير التي تحتم تكوين مجموعات كبرى وتكاملها .

لقد سارعت بلدان المغرب العربي بوضع أطر قطاعية للتعاون والتنسيق ، وبالإضافة الى ذلك شرعت في اتباع نهج جديد في علاقاتها مع أوروبا ، وعلى وجه الخصوص مع البلدان المطلة على الساحل الشمالي لغرب البحر الابيض المتوسط . وقد أسفرت

عملية تنسيق مكثفة جرت في شبه الاقليم عن عقد اجتماع لوزراء خارجية البلدان العشرة المعنية في الشهر الماضي ، في روما .

وذكر الوزراء بتمسك بلدانهم بقاعدتي شمولية أمن البحر الابيض المتوسط وعدم قابليته للتجزئة ، واتفقوا على تأكيد الخصائص الذاتية لغرب البحر الابيض المتوسط من أجل جعل هذه المنطقة منطقة سلم واستقرار وتعاون . وسلموا بأن الغرق الكبيرة بين مستويات التنمية في شمال البحر الابيض المتوسط وجنوبه تتسبب في حدوث اختلالات تشكل خطرا كبيرا على أمن ورفاهية المنطقة بأسرها . وأظهر الوزراء تصميمها كبيرا على تحقيق التضامن الاقليمي بغية تلافى تهيش بلدان الجنوب ومعالجة التفاوت في مستويات التنمية بشكل تدريجي . وقد وضع إطار ملائم لتعزيز الحوار السياسي وتوجيه الجهود الجماعية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في غرب البحر الابيض المتوسط .

ومن المزمع أن يتكرر لقاء الوزراء في العام المقبل في مدينة الجزائر ، للبقاء على حركة الحوار والتنسيق والتعاون ، التي يتعين في رأينا أن تكتسي طابعا عالميا يشمل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والديمقراطية والايكولوجية .

وإن كنت قد أسهبت بدرجة كبيرة في الحديث عن عملية التعاون المتعدد الاشكال الناشئ بين جانبي البحر الابيض المتوسط ، فإنما أردت أن أحدد بوضوح ضخامة الامكانيات المتاحة للتعاون الاقليمي في مجال الأمن والتنمية . ذلك أن انتهاء الخصومة الايديولوجية يفتح مجالات لم تطرق من قبل لتعزيز المثل العليا المشتركة بين شعوب المنطقة ، انطلاقا من نفس الاسس .

وستكون الارادة السياسية ضرورية في جميع المراحل لتجاوز الانانية الوطنية واعتياد العمل مع الآخرين . ولا شك في أن الارادة السياسية تتوافر بالفعل على جانبي البحر الابيض المتوسط وهذا يعطينا سببا للشعور بالارتياح . ونأمل أن تمكننا جهودنا المشتركة من تحقيق تقارب دائم بين جانبي البحر الابيض المتوسط وأن تتيح لشعوبنا دخول عهد يسوده السلم والاستقرار والتقدم الاجتماعي .

السيدة رزافيتريمو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أكد جميع

المتكلمين السابقين على التغيرات العميقة التي حدثت في مختلف مناطق العالم ، ولا سيما في أوروبا وكذلك على الساحة الدولية بصفة عامة ، خلال هذا العام ، ١٩٩٠ ، والذي تميز بأحداث هامة في سياق المهمة الرئيسية الطويلة الامد : وهي صون السلم والامن الدوليين - وهو ما تظلع به الامم المتحدة منذ انشائها .

وهكذا فإن ما لم يكن بالامس في الحسبان أصبح اليوم حقيقة واقعة ففي آذار/مارس الماضي رحب المجتمع الدولي باستقلال ناميبيا الذي تحقق بعد صراع مريع للتحرير الوطني . وفي هذا العام أيضا رحبنا كلنا باطلاق سراح نيلسون مانديلا بعد أن قضى ٢٧ عاما في غياهب السجون . وقبل شهرين تقريبا أعيد توحيد المانيا .

وقد ظهرت حقبة جديدة من الحوار والتفهم الدولي بسبب التحسن المتزايد في مناخ العلاقات بين الدولتين العظميين من جهة ، وبفضل الجهود المستمرة التي لا تكل لمنظمتنا ، من جهة أخرى . وأحرز تقدم كبير في تسوية النزاعات الاقليمية التي كانت تعرض الاستقرار الدولي للخطر وتهدد بتقويضه نظرا لما كانت تمثله من تهديد للعالم باشتعال لهيب حرب عامة . وفي هذا الصدد ، أود أن أنوه باتفاقات الطائف والاعمال المستمرة التي اضلعت بها اللجنة العربية الثلاثية . فهي تمثل انتصارات على طريق استعادة لبنان وحدة أراضيه واستقراره . أود أن أشير أيضا الى التطورات الخاصة بمسألة كمبوديا التي تتجسد في الاتفاق الاساسي الذي توصل اليه الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن في آب/أغسطس الماضي مما أتاح إطارا لتسوية سياسية شاملة في جنوب شرقي آسيا .

وفي مجال نزع السلاح ، شهدنا على مدى العامين الاخيرين سلسلة كاملة من المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات كان آخرها المعاهدة الخاصة بتخفيض القنصوات التقليدية في أوروبا التي وقعت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في باريس ، علاوة على الاتفاقات التي يجري التوصل اليها منذ بعض الوقت من خلال الاتفاقات الثنائية السوفياتية الامريكية . ولاحظنا أيضا زيادة عدد الاجتماعات والمشاورات

الدولية بشأن مسائل تتصل بنزع السلاح والامن الدولي . وذلك يعزى الى وعي اوسع نطاقا بالحاجة الى أن يقوم نظامنا لا على الردع العسكري وانما على نزع السلاح والثقة المتبادلة مع التركيز المتزايد على مشكلة النقل الدولي للأسلحة ، وبالتالي على تباطؤ سباق السطح . ومن الأحداث المقبلة في هذا الشأن الاجتماع الذي أعلن عنه سفير مالطة يوم الاثنين الماضي - اجتماع خبراء مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المعنسي بالتسوية السلمية للنزاعات المقرر عقده في مالطة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

ولكن في نفس الوقت وضع تفاقم أزمة الخليج بعد غزو العراق للكويت حقيقة مرة أمامنا بأنه لا تزال توجد في العالم مناطق تدار فيها بالاقدام المبادئ الاساسية لميثاق سان فرانسيسكو ، وأن كثيرا ما يؤدي ذلك الى تعارض في المصالح لا يمكن تبريره دائما لان المصالح الوطنية أو التناحرات السياسية أو الاستراتيجية بل وحتى العرقية ما زالت تسود على حقوق الانسان الاساسية . ومازال شعب فلسطين الشقيق يعاني من ذلك ، وهناك أمثليتي مؤسفة أخرى في القارة الافريقية وفي أماكن أخرى . ان أزمة الخليج مثيرة للانزعاج على وجه خاص لأنها أدت الى ظهور عداوات قديمة ولأنها تذكرني نيران شتى بؤر التوتر .

وفضلا عن ذلك ، فلابد من التسليم بأن شبح الأسلحة النووية لا يزال يطاردنا رغم الجهود والمناشدات المتكررة للبلدان في المناطق التي أعلن أنها مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ومن بينها مدغشقر . وعلاوة على ذلك ، نعرب أيضا عن استيائنا لان مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل حتى الآن الى نتائج بشأن موضوع الأسلحة الكيميائية .

وأخيرا لسنا بحاجة الى أن نوضح أنه مازالت هناك انتهاكات عديدة لحقوق الانسان في العالم .

ومازالت جوانب عديدة في الحالة الاقتصادية العالمية تشغل بالنا قد تصبح عنصرا لزعزعة الاستقرار السياسي على الصعيدين الوطني والدولي . وإن مقومات الحياة لحقبة السلم التي بدأت قد تتعرض للخطر من جراء الهوة المزمنة التي لا تتوقف عن الاتساع بين اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو ، وإنه من ضرب المفارقة ان

احصاءات العام الماضي تشير الى زيادة في معدل انتاج الاقتصاد العالمي قدرها ٤,٣ في المائة وزيادة في التجارة العالمية قدرها ٨,٣ في المائة .

ولا بد أن نضيف لهذه الصورة البشعة الفقر والاجفاف ، وسوء التغذية ، والامية ، والتخلف ، وعدم تكافؤ الموارد ، والتمييز العنصري والديني وكذلك التحديات الجديدة المتمثلة في تدهور البيئة والمخدرات والأمراض الحديثة .

وذلك يعني أن هناك الكثير من العناصر التي تؤدي الى عدم استقرار السلم العالمي . والنتائج التي تحققت لم تكن دائماً معادلة للآمال التي ولّدها انخفاض حدة التوتر بين الدولتين العظميين . والتغيرات التي طرأت ، والتي يمثل أكثرها اشارة ، دون شك ، سقوط نظام الاستقطاب وسيادة علاقات القوة على سيادة الدولة ، وما صاحب ذلك من توافق عام في الآراء حول ضرورة الفكر والعمل المشترك على قدم المساواة في المستقبل .

وبالفعل ظهرت منذ بداية حقبة ما بعد المواجهة الجديدة حاجة الى نهج عالمي متعدد الابعاد اذا كان للسلم العالمي والاستقرار الدائم أن يتحققا في ظل مناخ جديد يتسم بالتعاون والاعمال المتضافرة . ان التكافل يعني أن بناء العالم وإدارته لسن يعودا بعد ذلك حكرا على حفنة من الدول المتميزة ، بل إنه سوف يتطلب وجود نظام سياسي واقتصادي عادل ومنصف . وعلينا ألا نسيء الفهم ، فإن هذا النظام بالتأكيد يمنح حقوقا بيد أنه تترتب عليه أيضا في المقام الاول التزامات منطقية وبسيطة أي الاستماع الى الآخرين ، وتحمل كل فرد مسؤولياته ، والالتزام الاخير يعني ضمنا تغيير العقلية التي يحددها الماضي الذي لم يتركنا قط ، والوصاية التي لا تزال تلقى بظلالها علينا . وفيما يتعلق بافريقيا ، يسعدنا أن نلاحظ أن الجهود مازالت مستمرة لتحقيق هذا الهدف ففي مواجهة محنة الشعب الليبي . وعلى سبيل المثال ، فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، رغبة منها في ألا تتخلف عن ركب الأحداث ، أخذت على عاتقها ارسال قوات للوساطة بهدف وضع حد لمذابح الاهرياء .

لقد التزمت الدول الاعضاء لدى الانضمام الى الامم المتحدة ، بمسؤولية جماعية بموجب أحكام المادة الأولى من الميثاق . وسوف تحترم مدغشقر من جانبها التزامها بالمساهمة في :

"حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتنذر بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها" .

وسوف نقوم بذلك كله من خلال الامم المتحدة التي لانزال نرى أنها المحفل العالمي اللائق المكلف بمنع وازالة التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين .

اننا نرى هذا الالتزام من زاوية تعزيز دور وفاعلية المنظمة وأجهزتها الأساسية ، وكذلك دور الامين العام ، وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه كما نضمن أن تستخدم المنظمة الامكانيات المتاحة لها بصورة رشيدة ومنتجة لمواجهة التغييرات العميقة والجذرية الجارية والتي من المحتمل أن تؤثر على آفاق المستقبل وعلى الدور الذي ينبغي أن نضطلع به سويا .

وفيما يتعلق بمجلس الأمن ، ينبغي أن نرسخ النجاحات التي حققها بتسوية بعض النزاعات الاقليمية ، الى جانب التركيز على الفرص التي يوفرها لمنع النزاعات ، وامكانية العمل على أن نجعل منه مركزا لمنع الازمات .

ونحن بالتأكيد مازلنا مقتنعين بأن الامم المتحدة هي أفضل إطار للحوار البناء الذي يهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين . وقد أوضح التاريخ أن الامم المتحدة يمكنها أن تسهم إسهاما فعّالا في هذا الشأن ، وأنه اذا ما توافرت الارادة ، يمكننا أن نرجح مصلحة المجتمع الدولي على المصلحة الذاتية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠